دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشؤون العسكرية الاسرائيلية : الاولوية للحرب الكيميائية
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صايغ، يزيد
المجلد/العدد:	ع191
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	فبراير
الصفحات:	85 - 88
رقم MD:	628906
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجيش الاسرائيلي، الاسلحة الاستراتيجية، الاسلحة الكيماوية، التبادل التجاري، الولايات المتحدة الامريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/628906

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

الأولوية للحرب الكيميائية

خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، انعكس الاهتمام الاسرائيلي المستمر بالاسلحة الاستراتيجية بالمزيد من الاجراءات الوقائية والهجومية في مجال أسلحة الدمار الشامل. وتعمّق ذلك عبر التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي، الذي تجسّد، أيضاً، في صفقات تجارية اضافية بين البلدين. كذلك، جاء التبادل التجاري في اطار المحاولات الدؤوبة للصناعة العسكرية الاسرائيلية لاستعادة استقرارها وأسواقها خلال الازمة التي تعيشها.

الاستعداد لقتال المستقبل

صدرت أخبار جديدة حول البرنامج الاسرائيلي لمواجهة الحرب الكيميائية، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر)، والذي يسير على خطين متوازيين، هما حماية السكان المدنيين وتمكين القوات المسلّحة من مواصلة العمل ضمن الظروف كافة. فقد صرّح قائد قوة الدفاع المدني، العميد أهارون فاردي، بأن اسرائيل لا تقدر على توزيع جُعَب المعدات الواقية للغازات على جميع المدنيين خلال مدة لا تزيد على ثلاثة ايام (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨). واعتبر ان تلك المدة غير مقبولة ويجب اختصارها، وهو الهدف الذي يسعى سلاحه الى تحقيقه. أما الجيش، فقد واصل جنوده الاعداد للقتال في ظروف الهجوم الكيميائي، من خلال المناورات التطبيقية. وتجرى التمرينات في قاعدة زيليم في النقب، حيث يعمل المشاة برفقة الدروع. وقد تمّ توزيع الاقنعة والبزّات والقفازات والاحذية الخاصة الواقية للمواد السامّة على الجنود، نظراً الى ضرورة درء خطر ليس الغازات وحدها بل والمواد الرذاذية التي تدخل الجسم عبر الجلد وليس التنفس فقط (**السفير**، بيروت، ١٥/١٢/١٩٨٨). وأوضح مسؤولو القاعدة ان أفراد الجيش الاسرائيلي يحملون هذه المعدات معهم على الدوام، في أثناء تواجدهم في لبنان والمناطق المحتلة العام ١٩٦٧.

وأكد الضباط أنفسهم أن اسرائيل تولي مسألة التدريب على الدفاع ضد الحرب الكيميائية أولوية كبرى، نظراً الى تجربة حرب الخليج والى اعتقادهم بأن كلاً من العراق وسوريا وايران تملك الاسلحة الكيميائية (**المصدر نفسه**). وكان مسؤولون اسرائيليون أكدوا، في وقت سابق، انهم عبّروا للولايات المتحدة عن تخوّفهم من احتمال حصول سوريا على قاذفات هجومية سوفياتية من طراز «سوخوي سو ـ ٢٤». وعلى الرغم من الرأي الاميركي بأن اتفاقاً سورياً ـ سوفياتياً لم يعقد بعد، ركّز الاسرائيليون على قدرات القاذفة على نقل حمولة قتالية كبيرة قد تشمل الاسلحة الكيميائية والبيولوجية (الجرثومية) وعلى تجنّب الغطاء الراداري الارضي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١٠/١٩٨٨). هذا، وتضاف تلك القدرة الى حقيقة وجود صواريخ باليستيكية سوفياتية من طراز أس . أس ـ ٢١ لدى سوريا، تقدر أيضاً، نظرياً، على نقل الرؤوس المتفجرة الكيميائية، لكن زنتها تقل كثيراً عن حمولة «سو ـ ٢٤».

غير ان اسرائيل لم تكن بعيدة من المساهمة في سباق الاسلحة الاستراتيجية في الشرق الاوسط. فبعد قيامها باطلاق القمر الاصطناعي الاستطلاعي «أفق ـ ١» الى المدار الفلكي حول الارض، في أيلول (سبتمبر) الماضي، على أساس انه سيحلّق لمدة شهر فحسب، عادت وأكدت اسرائيل، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر)، انه سيبقى في المدار حتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨).

وكانت عملية الاطلاق أثبتت القدرة الاسرائيلية على قذف الرؤوس المتفجرة، وربما النووية، حتى مسافات لا تقل عن ألف الى ألف وخمسمئة كيلومتر. انما جاء الدليل الاقوى على برنامج التسلح الاستراتيجي الاسرائيلي بالكشف عن اجراء اطلاق تجريبي للصاروخ الباليستيكي، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، بوقت مقارب لاطلاق القمر «افق ـ ١» حسب مصادر استخباراتية اميركية (**السفير**، ١٧/١١/١٩٨٨). والمعروف ان اسرائيل اختبرت هذا الصاروخ في أيار (مايو) ١٩٨٧ حين اطلقته الى مسافة ٨٥٠ كيلومتراً فوق البحر الابيض المتوسط الى جوار جزيرة كريت. وشهدت المنطقة عملية الاطلاق التجريبية الثانية في هذا العام، علماً بأن المصادر الغربية تعتقد بأن المدى الاقصى للصاروخ «اريحا ـ ٢» يبلغ ١٥٠٠ كيلومتر، وان اسرائيل تملك مئة نموذج منه (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩/١١/١٩٨٨).

هذا، ويثير انتشار الصواريخ الباليستيكية في الشرق الاوسط قلق القوتين العظميين. وقد تخوّف الاتحاد السوفياتي من امتلاك اسرائيل لصاروخ «أريحا ـ ٢» الذي يكفي مداه لوصول الاراضي السوفياتية الجنوبية، وأنذر باتخاذ خطوات دفاعية وسياسية مناسبة (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). أما على الجانب الاميركي، فقد أوضحت المصادر المطلعة ان الرئيس المنتخب جورج بوش سيسعى للتوصل الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول منع مبيعات الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الكيميائية الى دول العالم الثالث (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٤/١١/١٩٨٨). وقد اتبع المسؤولون الاميركيون ذلك باقتراح المباحثات الثنائية مع كل من مصر واسرائيل، تمهيداً للتوصل الى اتفاق حول الاجراءات الذاتية لمنع حدوث الهجوم الصاروخي عن قصد، أو عن خطأ، ومنها التبليغ المتبادل عن اجراء التمارين والتجارب (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨٨).

الّا ان الولايات المتحدة تشارك مباشرة في القدرة الاسرائيلية على خوض حرب الاسلحة الاستراتيجية. فقد صرّح رئيس هيئة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية ـ ادارة مشروع حرب النجوم»، الجنرال جيمس ابرامسون، بأن بلاده تتفاوض مع اسرائيل لتطوير نموذج نظري لنظام صاروخي دفاعي عصري، يعمل بتوجيه نظام حديث لادارة القتال في ظروف الحرب الباليستيكية والنووية. ويأتي ذلك في اعقاب الاتفاق على تمويل مشروع الصاروخ «حيتس» الاسرائيلي المضاد للصواريخ بمبلغ ١٦٠ مليون دولار ضمن المعونة الاميركية. أما المشروع الجديد والمرتبط به، فهو لبناء منشأة خاصة باسرائيل، ربّما في منطقة النقب، حيث توجد المنشآت النووية، يتمّ فيها تطوير واختبار نظام لادارة القتال للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٥/١١/١٩٨٨). ويشمل المشروع كذلك تطوير الاسلحة العصرية الجديدة، ومنها المدافع ذات الطاقة الحركية الكبيرة والاسلحة العاملة بأشعة الليزر، علاوة على صاروخ «حيتس». والمعروف ان تصريح الجنرال أبرامسون جاء خلال حضوره مؤتمر التعاون الصناعي الدفاعي الاميركي ـ الاسرائيلي الثالث، الذي عقد في تل ـ أبيب، في اواخر تشرين الاول (أكتوبر)، والذي حضره ثلاثون صناعياً عسكرياً اميركياً ومائتا اسرائيلي، بمن فيهم المسؤولون عن متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم بين البلدين. وجدير بالذكر ان ثلاث مجموعات مشتركة رفيعة المستوى تشرف على العلاقات السياسية ـ العسكرية والمعونة العسكرية والعون الاقتصادي (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩/١٢/١٩٨٨). على هامش كل ذلك، اتخذت الادارة الاميركية قراراً، في بدايات كانون الاول (ديسمبر)، برفع الحظر الذي فرضته ابّان حرب العام ١٩٨٢ على تصدير القنابل العنقودية الى اسرائيل (**السفير**، ٧/١٢/١٩٨٨).

تجارة الاسلحة الاسرائيلية

تمثّل أحد المواضيع قيد المناقشة بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، في تل ـ أبيب، في كيفية مواصلة الزيادة المستمرة لمبيعات المنتجات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. وكانت سلسلة من المعاهدات والاتفاقات الفرعية نصّت، منذ صياغة معاهدة التعاون الاستراتيجي في العام ١٩٨١، على وعود اميركية بشراء منتجات الصناعة الاسرائيلية مقابل استيراد البضائع الاميركية. غير ان حجم التبادل الموعود لم يقترب، اطلاقاً، من المستوى المفترض، والبالغ ٣٠٠ مليون دولار، لوقت طويل. ثم طرأت زيادة ملموسة على الصادرات

العسكرية الاسرائيلية لتصل قيمتها ٥١ مليون دولار في العام ١٩٨٤، وما لبثت ان قفزت القيمة الاجمالية لتلك المبيعات الى ٢٥٣ مليون دولار في العام ١٩٨٧، لتصبح اسرائيل المصدّر الاكبر السادس عالمياً لمعدات القوات الاميركية (**جينز ديفينس ويكلي**، ٥/١١/١٩٨٨).

الى ذلك، شملت أحدث الصفقات المتبادلة ثلاثة عقود للمنتجات والخدمات العسكرية الاسرائيلية. وتمثل الاول في طلب قدمه سلاح البحرية الاميركي الى شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» لتزويده بخدمات الصيانة لمجموعة طائرات «كفير سي ـ ٢» (الملقبة «أف ـ ٢١أ» في الولايات المتحدة) التي يستأجرها من اسرائيل. وتبلغ قيمة العقد، الذي يغطي العام ١٩٨٩، ٢١ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٨). أما الثاني، فجاء من سلاح البحرية الاميركي أيضاً، الذي اتفق مع شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ومع شركتها الفرعية «التا للصناعة الالكترونية» على بيعه خمسة أجهزة خاصة باختبار النظم الالكترونية للطائرات، بقيمة اجمالية تبلغ خمسة ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). وثالثاً، عقد الجيش الاميركي (البري) صفقة مع شركة «اوردان»، اشترى بموجبها ٥٢٠ برجاً خاصاً لقادة الدبابات «م ـ ٤٨»، وهو، في الواقع، قبّة صغيرة تحتوي المنفذ الذي يطل منه القائد والذي يقع في أعلى البرج الرئيس. وبلغت قيمة هذه الصفقة أربعة ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٧/١٢/١٩٨٨). وفي مقابل هذه المكاسب، فقد اشتكت شركة «رفائيل» الاسرائيلية من أنها ستتكبد خسارة مالية كبيرة عند تنفيذ صفقة سابقة عقدتها مع سلاح الجو الاميركي لتزويده بصواريخ جو ـ أرض من طراز «بوباي». وكان اتفاقهما نصّ على بيع «بوباي» بقيمة ٤٥٠ ألف دولار للوحدة، بينما اكتشفت الشركة ان ثمن الوحدة، بالموجة الانتاجية الاولى، بلغ، فعلياً، ٧٠٠ ألف دولار، بعد اضافة تكاليف البحث والتطوير (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨).

واصلت الصناعة العسكرية الاسرائيلية جهودها، في هذه الاثناء، لتوسيع اسواقها في اميركا اللاتينية. فقد كشفت المصادر الغربية النقاب عن مفاوضات تجريها اسرائيل لاقناع تشيلي بشراء ١٢ طائرة «كفير» مقاتلة. وستتزود المقاتلات بمحرك «أتار ٩ ك ـ ٥٠» الفرنسي، من أجل تجنّب امكانية قيام الادارة الاميركية بمنع الصفقة، بحجة ان «كفير» الاصلية مزودة بمحرك أميركي «ج ـ ٧٩». ويعتقد بأن قيمة الصفقة تبلغ ١٠٨ ملايين دولار، علماً بأن تشيلي تنوي تسديد جزء من المبلغ عبر بيع طائرات «أف ـ ٥» المتقادمة بقيمة ٤٨ مليون دولار (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٦/١٢/١٩٨٨). الاّ ان المصادر الاميركية فصلت بين الصفقتين، موضحة انه سيتم بيع الطائرات التشيلية الى بلد ثالث غير اسرائيل، علماً بأن عائدات ذلك ستموّل صفقة «كفير». وأضافت ان سلاح الجو التشيلي ليس مرتاحاً لتزويد «كفير» بمحرك «اتار ٩ ك ـ ٥٠» لأن قوة دفعه غير كافية، لكن ستتقدم الصفقة على الارجح (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١١/١٩٨٨). والمعروف انه سبق لسلاح البحرية التشيلي ان اشترى زورقين هجوميين من طراز «ساعر ـ ٤» مزودين بصواريخ «غبريئيل» المضادة للسفن. كما تقوم الاحواض التشيلية ببناء ثلاثة زوارق اضافية بموجب الترخيص، وكذلك تنتج شركة «كاردوان» ناقلات الجنود المدرعة الاسرائيلية المنشأ من طراز «شويت ـ ٢» (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٦/١٢/١٩٨٨). وسبق المفاوضات التجارية الاخيرة قيام الاميرال التشيلي بزيارة اسرائيل، بدعوة من وزير الدفاع اسحق رابين، في تموز (يوليو) ١٩٨٧.

هذا، وتعرّضت الجهود الاسرائيلية، في اميركا اللاتينية، لنكسة عابرة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر). فقد أدّى سقوط طائرة ركاب تجارية صغيرة في المكسيك الى مقتل بائع السلاح الاسرائيلي المتجول عميرام نير. وجدير بالذكر انه سبق لنير ان شغل منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الارهاب حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨ (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣ ـ ٤/١٢/١٩٨٨). ويضاف الى ذلك، انه أحد الضالعين في فضيحة «ايران غيت» التي شهدت صفقة عسكرية ثلاثية اميركية ـ اسرائيلية ـ ايرانية، حيث مثّل اسرائيل في المباحثات التي أدت الى نقل ثلاث شحنات من الاسلحة وقطع الغيار الاميركية الى أيران. وتعتقد الاوساط الغربية بأن نير اشترك مع أحد الضباط الاميركيين المتهمين بالقضية في تنظيم العمليات الاستخباراتية والامنية الخاصة خارج الاطر الرسمية للعلاقة الثنائية بين بلديهما (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٨٨). ولم تفصح المصادر الاسرائيلية

عن طبيعة النشاط الذي كان يقوم به نير في المكسيك، علماً بأنه كان يعمل على ترتيب الصفقات التجارية.

مقتنيات سلاح البحرية

تسلّم سلاح البحرية الاسرائيلي، في اوائل كانون الاول (ديسمبر)، الزورق الاول من أصل سبعة زوارق دورية من فئة «سوبر دفورا» سيتسلمها خلال العامين المقبلين. وتقوم مؤسسة «رامتا» التابعة لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ببناء هذا الطراز، الذي يأخذ مكانه في الخدمة الى جانب الزورقين الاقدم «دبور» و «دفورا»، اللذين قامت اسرائيل بتصدير ١٨ نموذجاً منها الى الاساطيل الاجنبية (جينز ديفينس ويكلي، ١٠/١٢/١٩٨٨). ويذكر ان زنة «سوبر دفورا» تبلغ ٤٨ طناً، وطوله ٢٢,٤ متراً، ويصل مداه حوالى ٧٠٠ عقدة بحرية، وسرعته القصوى الى ٤٠ عقدة في الساعة. كما يتسلح عادة بمدفعين آليين ٢٠ ملم ومدفعين رشاشين ٧,٦٢ ملم، مع امكانية اضافة قاذفات الطوربيد وراجمة صواريخ ١٣٠ ملم، ويشغله ضابط وثمانية بحارة.

الى ذلك، يتطلع السلاح الى حصوله على زورق الصواريخ الهجومي من فئة «ساعر ـ ٥» مستقبلاً. ويفترض ان تقوم احواض السفن الاميركية ببناء أربعة زوارق لصالح سلاح البحرية الاسرائيلي، بكلفة مئة مليون دولار لكل واحد منها، اضافة الى انتاج بعض نظمها الفرعية (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٨). انما تسعى ثلاث شركات اسرائيلية هي «تاديران» و«ألبط» و«الصناعة الجوية الاسرائيلية» الى الحصول على عقود تقوم بموجبها بتطوير وانتاج الاسلحة والنظم الالكترونية لزوارق «ساعر ـ ٥». وقد شكّلت شركة فرعية مشتركة للمضي بذلك. ويذكر، أخيراً، ان اسرائيل أكملت الاتفاق مع الاحواض الالمانية الاتحادية (الغربية) لبناء غواصتين من فئة «دولفين» بمحركات ديزل. وحسب هذه الصفقة، التي تبلغ قيمتها ٣٦٠ مليون دولار، تعهدت المانيا الاتحادية شراء منتجات اسرائيلية بقيمة ٧٥ بالمئة من العقد.

د. يزيد صايغ